الأنباء
الخميس 16 يوليو 2015

الأرباح التشغيلية ترتفع 3٪ إلى 43 مليون دينار

«الأهلي المتحد» يحقق 25,5 مليون دينار أرباحاً بالنصف الأول

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائجه عن الفترة المالية المنتهية بتاريخ 30 يونيو 2015 وذلك بعد أن صادق عليها مجلس إدارة البنك ووافق عليها بنك الكويت المركزي. ولقد أظهرت هذه النتائج تحسنا بالأداء.

وبهذه المناسبة أفاد د.أنور المضف رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد، بأن صافي أرباح البنك بلغ 25,5 مليون دينار في النصف الأول من العام. وقد ارتفع صافي الأرباح التشغيلية حيث وصلت 43,2 مليون دينار، بزيادة نسبتها 3٪ مقارنة بـ42,1 مليون دينار عن الفترة ذاتها من عام 2014 والتي جاءت من نتائج أعمال أنشطتها الرئيسية من قطاعات الشركات، الأفراد، ادارة الثروات والخزينة.

كما أفاد د.المضف بأن محفظة التمويل شهدت نموا وذلك في جميع مكوناتها، حيث بلغ صافي المحفظة التمويلية 2,594 مليون دينار بنسبة زيادة بلغت 4,6٪ مقارنة بمستوى 2,480 مليون دينار في نهاية عام 2014، دافعة بذلك إجمالي الأصول إلى الارتفاع بنسبة 4,3٪ وصولا لمستوى 3,753 مليون دينار مقارنة مع مستوياتها في نهاية عام 2014 التي بلغت آنذاك 3,597 مليون دينار.

وجدير بالذكر أن الودائع هي أيضا ازدادت حيث بلغت 3,353 مليون دينار مقارنة بـ 3,210 مليون دينار في نهاية العام الماضي مرتفعة بنسبة بلغت 4,5٪ مع العلم أن عوائد الودائع الاستثمارية تعتبر الأعلى في السوق المحلي مقارنة مع مثيلاتها حيث بلغ معدل العائد على الوديعة الاستثمارية لفترة 6 أشهر 1,09٪ سنويا، بينما جاء عائد حسابات التوفير الاستثمارية السنوية بـ 1,18٪ سنويا مع تميز المتحد بتوزيع أرباح الودائع على أساس ربع سنوي وفقا لنتائج البنك المعلنة لتلك الفترة.

هذا، وقد أظهرت البيانات المالية مستوى جيدا للسيولة ورأس المال، فقد وصلت نسبة كفاية رأس المال إلى 15,1٪ مقابل معدل 12,5٪ وهو أدنى نسبة مطلوبة من بنك الكويت المركزي.

أكد مرة أخرى البنك على ريادته للسوق في تحقيق أفضل العوائد على الأصول وحقوق الملكية وعليه وبناء على هذه النتائج الإيجابية فقد ارتفعت ربحية السهم بنهاية النصف الأول من عام 2015 لتصل إلى 18 فلسا وبلغ العائد على متوسط إجمالي الأصول 1,3٪، كما بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية 15,3٪ في النصف الأول من عام 2015.

وتابع المضف أن النصف الأول من هذا العام يعكس المكانة الراسخة للبنك مما يجعلنا نتطلع لغد واعد يكون فيه البنك في طليعة المؤسسات المالية الساعية إلى التطور نمو الاقتصاد في الكويت ورائدا في قطاع الصيرفة الإسلامية فيها معتمدا على الابتكار في المنتجات، والتكنولوجية والخدمات والحلول المالية المتكاملة بحثا عن رضى العملاء مع تأكيدنا مجددا التزامنا بالسعي المستمر لتقديم عوائد مجزية لمساهمينا ومودعينا وتوفير أفضل المنتجات والخدمات لعملائنا.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر إلى بنك الكويت المركزي وإدارة سوق الأوراق المالية وإدارة البنك المتحد والعاملين به لعملهم الجاد وإخلاصهم التي لولاها لما حققنا هذا الأداء وأيضا الشكر موصول إلى عملائنا الأوفياء.

وجدير بالذكر أن وكالة Fitch قامت بتأكيد الملاءة الائتمانية للبنك الأهلي المتحد على المدى البعيد بتقييم A+ وعلى المدى القصير بتقييم F1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. وحصل البنك على جائزة أفضل خدمات مصرفية خاصة (Best Private Banking Services) من مجلة the Bankers العالمية خلال عام 2014 وكذلك أفضل بنك إسلامي بالكويت 2015 للعام الثالث على التوالي ويتطلع إلى الاستمرار في تحقيق المزيد خلال العام الحالي.

د.أنور المضف

المضف: عوائد الودائع الاستثمارية الأعلى في السوق المحلي

محفظة التمويل تنمو 4,6٪ إلى 2,6 مليار دينار

الأصول ترتفع 4,3٪ إلى 3,7 مليارات دينار

الودائع تنمو 4,5٪ إلى 3,3 مليارات دينار

كفاية رأس المال 15,1٪ أعلى من المطلوبة مركزياً

ربحية السهم 18 فلساً.. والعائد على حقوق الملكية 15,3٪

تبلغ 269 مليار دولار

«الوطني»: توقعات رفع الفائدة الأميركية ينمو بعوائد أدوات الدين السيادية بالخليج

أشار تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني الى ارتفاع عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية على خلفية وجود توقعات حول رفع أسعار الفائدة الأميركية، بينما استمرت مبادلات مخاطر عدم السداد بالتراجع تماشيا مع تحسن الثقة بالربع الثاني من العام 2015. ويبدو أن العوائد لم تتأثر سابقا بالمخاوف التي ظهرت بشأن المخاطر المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها بدأت حاليا تتأثر بالتوقعات حول ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية مرة واحدة على الأقل قبل نهاية هذا العام نتيجة التعافي المستمر الذي يشهده الاقتصاد الأميركي. في الوقت نفسه، استقر حجم أدوات الدين القائمة بقيادة القطاع المالي الذي بدأ بتطبيق قوانين كفاية رأس المال الجديدة. ومن المحتمل أن يتسارع نشاط الدين خلال هذا العام تماشيا مع قوة النمو الاقتصادي.

وقال التقرير انه مع تبدد المخاوف بشأن التراجع الحاد الذي قد يطرأ على أسواق دول مجلس التعاون الاقتصادي، شهدت أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون ارتفاعا نتيجة زيادة التوقعات حول رفع أسعار الفائدة الأميركية. وقد خففت العديد من العوامل من تلك المخاوف، كاعتزام الحكومات الحفاظ على مستويات الإنفاق رغم تراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى قوة النمو، ما أدى إلى تراجع أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي في بداية الربع الثاني من العام 2015. إلا أن العوائد قد شهدت ارتفاعا في الجزء الأخير من الربع الثاني تماشيا مع تحسن البيانات الاقتصادية في أميركا التي أدت بدورها إلى زيادة احتمال قيام مجلس الاحتياط الفيدرالي برفع أسعار الفائدة قبل نهاية العام 2015.

واستقرت العوائد السيادية لسندات الخمس سنوات عند 1,88٪ و3,65٪ و3,23٪ و2,38٪ لكل من أبوظبي والبحرين ودبي وقطر على التوالي بحلول نهاية الربع الثاني من العام 2015.

واستمرت مبادلات مخاطر عدم السداد لجميع دول مجلس التعاون الخليجي بالتراجع، الأمر الذي يعكس تحسن ثقة المستثمر. وقد كانت أسواق دبي المستفيد الأكبر من تحسن الثقة، إذ شهدت تراجعا في مبادلات مخاطر عدم السداد بواقع 21 نقطة أساس خلال الربع نتيجة قوة أساسيات اقتصادها وقوة الأوضاع المالية. وتراجعت أيضا مبادلات مخاطر عدم السداد في أسواق البحرين بواقع 12 نقطة أساس، بعد أن كانت قد شهدت ارتفاعا في الربع الأول من العام 2015. كما شهدت أسواق كل من أبوظبي والسعودية وقطر تراجعا في مبادلات مخاطر عدم السداد بواقع 10 و16 و18 نقاط أساس على التوالي.

واستقر نمو إصدارات أدوات الدين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2015 مقارنة بالربع السابق، ما ادى إلى تراجع نمو إجمالي حجم أدوات الدين القائمة إلى 1,48٪ على أساس سنوي، بزيادة بواقع 4 مليارات دولار فقط ليصل إلى 269 مليار دولار. ولا يزال نشاط الإصدارات الجديدة ضعيفا مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت زيادة الإصدارات آنذاك 9,1 مليارات دولار، ويرجع هذا الضعف جزئيا إلى تراجع الإصدارات في القطاع غير المالي. بينما استمر القطاع المالي في احتلال الصدارة من حيث نشاط إصدار أدوات الدين خلال الربع الثاني من العام 2015، تماشيا مع قيام العديد من البنوك بتطبيق معايير جديدة لكفاية رأس المال. وفي الوقت نفسه احتلت عمان الصدارة من حيث إصدارات أدوات الدين السيادية.

ومن المحتمل أن يتحسن نمو إصدارات أدوات الدين خلال هذا العام تماشيا مع احتمال ارتفاع الطلب على الديون. ومن المتوقع أن تتوجه الحكومات نحو إصدار أدوات الدين لتغطية العجز المالي في ظل تراجع أسعار النفط. كما أنه من المحتمل أن يحافظ الطلب على الديون في القطاع الخاص على قوته، لاسيما مع مواصلة النمو الاقتصادي الجيد وفي ظل الخطط الطموحة للإنفاق الاستثماري.

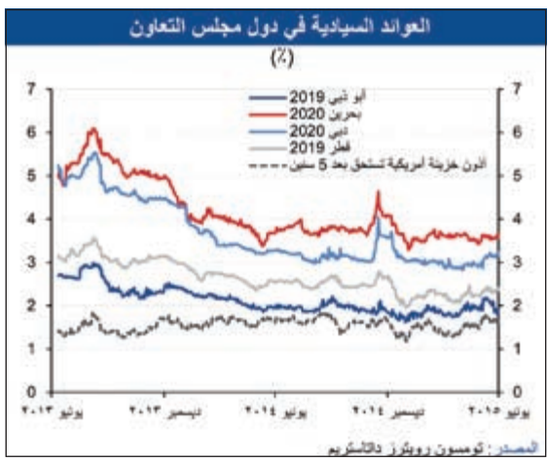

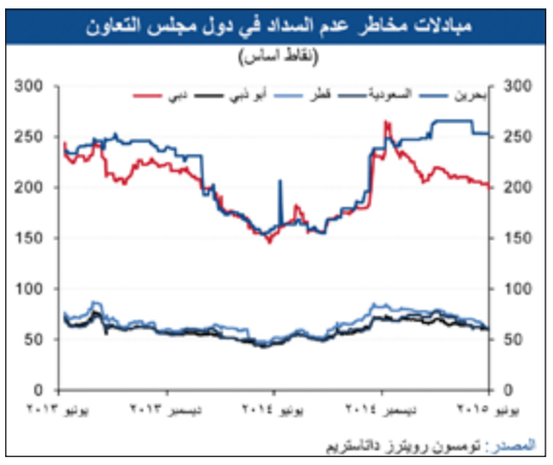

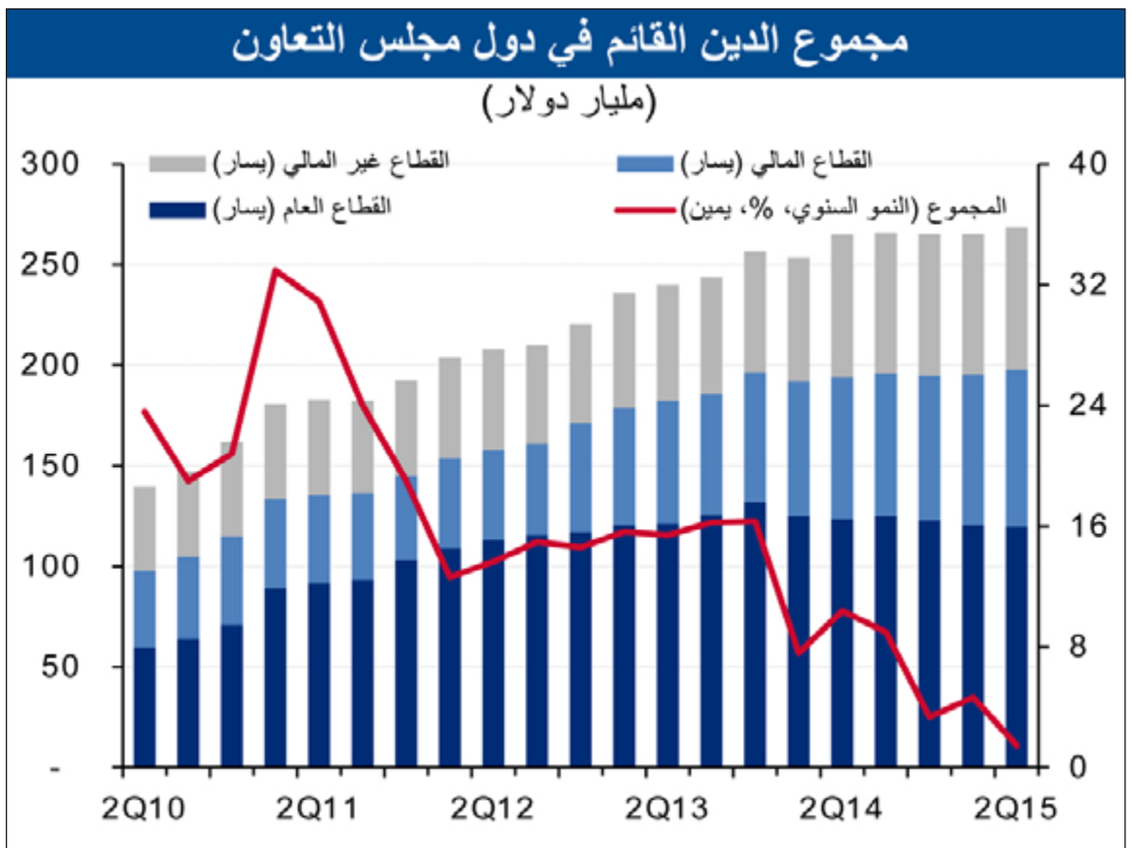

نمو عوائد أدوات الدين السيادية خليجياً لاحتمالية رفع الفائدة الأميركية

801 مليون ريال أرباح البنك بالنصف الأول

بنك الدوحة: أفضل عائد على حقوق المساهمين عند 18,4٪

الشيخ فهد آل ثاني

الشيخ عبدالرحمن آل ثاني

سيتارامان

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الدوحة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني عن النتائج المالية للبنك كما في نهاية الربع الثاني من عام 2015، حيث صرح بأن البنك قد حقق صافي أرباح عن فترة الاشهر الستة الأولى من عام 2015 بمبلغ 801 مليون ريال قطري بالمقارنة مع 787 مليون ريال عن نفس الفترة من العام الماضي، أي بنسبة نمو تعادل 2٪. هذا، وقال ان النتائج التي تمكن البنك من تحقيقها تأكيد على قدرة البنك المستمرة على الثبات وعلى تحقيق أفضل مستويات الأداء.

وصرح بأن إجمالي الموجودات قد ارتفع من مبلغ 72 مليار ريال كما في 30 يونيو 2014 إلى 82,7 مليار ريال كما في 30 يونيو 2015 أي بزيادة قدرها 10,7 مليارات ريال ونسبة نمو تعادل 14,9٪، وأن صافي القروض والسلف قد نما بنسبة 17٪ ليصل إلى 53,1 مليار ريال كما في 30 يونيو 2015 بالمقارنة مع 45,3 مليار ريال عن نفس الفترة من العام الماضي. كما شهدت ودائع العملاء نموا بنسبة 16,4٪ حيث ارتفعت من 44,5 مليار ريال كما في 30 يونيو 2014 إلى 51,7 مليار ريال كما في 30 يونيو 2015 ما يعكس مدى قوة السيولة المتوافرة لدى البنك.

من جانبه، قال العضو المنتدب في بنك الدوحة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني ان البنك أصبح عبر السنوات يتمتع بملاءة مالية قوية حيث وصل إجمالي حقوق المساهمين كما في 30 يونيو 2015 إلى مبلغ 13,1 مليار ريال مسجلا بذلك زيادة بنسبة 19,5٪ خلال الاثني عشر شهرا الماضية، وقال ان البنك قد حقق من خلال التوظيف الاستراتيجي الأمثل لأموال المساهمين ورفع مستويات الأداء بنسبة عائد على متوسط حقوق المساهمين تعادل 18,4٪ كما في 30 يونيو 2015 وهي تعد من بين أفضل النسب الموجودة في هذا القطاع، كما حقق أيضا نسبة عائد مرتفعة على متوسط إجمالي الموجودات تعادل 2,03٪ كما في 30 يونيو 2015، الأمر الذي يدل على كفاءة استخدام حقوق المساهمين وعلى فاعلية استراتيجيات توظيف الموجودات.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي للبنك سيتارامان ان النتائج القوية المعلن عنها انعكاس لقوة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك وطلب العملاء المستمر عليها وإلى إستراتيجية البنك للاستفادة من التحالفات في السوق في ظل بيئة تنافسية للأعمال. وخلال نفس الفترة حقق البنك إنجازا مهما، حيث انتهى في ابريل 2015 من دمج عمليات بنك إتش إس بي سي - عمان في الهند مع عمليات بنك الدوحة بالهند، وقد شهد حفل الافتتاح عدد من المسؤولين الحكوميين وكبار الشخصيات ورجال الأعمال. كما شهد الربع الثاني من هذا العام حفل افتتاح المكتب التمثيلي الثاني عشر لبنك الدوحة بجنوب أفريقيا.

أخبار السوق

أسواق السعودية والإمارات ومسقط بدأت عطلة العيد من اليوم

أعلنت أسواق المال في عدد من دول الخليج أنها ستبدأ عطلة العيد اعتبارا من اليوم (الخميس)، وهي أسواق السعودية، والإمارات، ومسقط، بينما ستبدأ العطلة في أسواق الكويت والبحرين وقطر اعتبارا من الأحد.

3,6 ملايين دينار أرباح «المتحدة» بالنصف الأول

قالت شركة العقارات المتحدة إنها حققت ارتفاعا في أرباحها خلال النصف الأول من عام 2015 بنسبة 4٪، مقارنة مع أرباح ذات الفترة من عام 2014، حيث أظهرت البيانات المالية للشركة تحقيق صافي ربح 3,6 ملايين دينار في النصف الأول من 2015، مقابل أرباح بنحو 3,5 ملايين دينار خلال نفس الفترة من 2014.

وأفادت الشركة في بيان على موقع الرسمي للبورصة بأن السبب في صعود الأرباح خلال تلك الفترة يعود إلى التحسن الملحوظ في الأداء التشغيلي.